نـهاية الليبرالية الجديدة

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

Contents

- الليبرالية الجديدة تناقض مسار السياسات الاقتصادية الكينزية: ... 2
- الحرب الباردة وصعود نموذج المحافظين الجدد:..... 3
- السياسات التي اتبعها الليبراليون الجدد: 5
- فكرة أن اقتصاد السوق دائما على حق فكرة مجنونة:..... 6
- إخفاق آلية السوق وانهيار الليبرالية الجديدة:..... 7
- دروس وعبر أزمة الليبرالية الجديدة:..... 8

نـهاية الليبرالية الجديدة

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كانت جامعة شيكاغو خلال فترة الستينات من القرن الماضي الأمريكية المكان الرئيس لتأسيس (الليبرالية الجديدة)، متأثرة بأفكار كل من الاقتصادي الكبير ميلتون فريدمان أستاذ مادة النظرية الاقتصادية، وليو شتراوس أستاذ فلسفة السياسة. [1]

- الليبرالية الجديدة تناقض مسار السياسات الاقتصادية الكينزية:

أعطى ميلتون فريدمان منظوراً مناقضاً لكل مسار السياسات الاقتصادية الكينزية التي سادت لمدة أربعة عقود بعد أزمة 1929 العالمية، معارضاً بذلك أي تدخلية تنظيمية - تخطيطية للدولة، وداعياً إلى إلغاء نظام الاحتياط الفيدرالي، [2] ومعتبراً أن تصرفات الأفراد في السوق كافية وحدها لإدارته وتنظيمه وتصحيح مساره، حيث كان يرى، بخلاف مينارد كينز (1883-1946)، أن الانكماش الاقتصادي لا يكافح عبر الدولة والتخطيط والضرائب العالية، والتضخم لا يتراجع ويتم القضاء عليه من خلال سياسات الانكماش النقدي، بل بواسطة زيادة تدفق النقد في السوق، معتبراً إياهما ظاهرة نقدية محضة، مقترحاً حلاً لهما من خلال ترك السوق حراً إلى مداه من خلال حركته الذاتية، مع خفض الضرائب إلى الحدود القصوى.

أما ليو شتراوس فقد قدم منظوراً فلسفياً جديداً لليبرالية يقوم على رؤية فكت الارتباط بين أفكار مؤسس الليبرالية جون ستيوارت ميل، وأفكار عصر الأنوار الفرنسي مع أوغست كونت مؤسس الفلسفة الوضعية، ليربط الليبرالية مع إدموند بيرك الفيلسوف الإنكليزي المحافظ الذي قدم كتاباً نقدياً فلسفياً لأفكار الثورة الفرنسية (1789) بعد عام من قيامها، وليقوم بربطها مع فلسفة للسياسة تعود إلى أفلاطون متخطياً (نفعية) و (أداتيه) النظرية السياسية الحديثة، التي سادت في اليمين واليسار معاً خلال القرون الأربعة الماضية، من خلال نيكولا مكيافيللي وتوماس هوبز، داعياً إلى سياسات تعتمد (الهجوم الأخلاقي)، المسلح بالروحانيات والقيم الديمقراطية.

---

[1] - محمد سيد رصاص، هل انتهى مدّ الليبرالية الجديدة لمصلحة سياسات واقعية؟ الحياة 2008/10/13.

[2] - تأسس نظام الاحتياطي الفيديرالي عام 1913 وزادت سلطته منذ عهد روزفلت في الثلاثينات من القرن الماضي.

أتيح المجال لفريدمان تجريب سياساته الاقتصادية في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، بعد أن أصبح من المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض عام1981، (وأدى رفع نسبة الفائدة في البنوك الأميركية على الودائع، خلال ست سنوات من عهد ريغان، إلى دخول 656 بليون دولار إلى خزائن البنوك الأميركية أتت من الخارج، ما قاد إلى إنهاء حال الانكماش الاقتصادي والتضخم، التي كان الكينزيون يرون أن سببهما كان ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973، وترافق ذلك عند ريغان مع إلغاء الكثير من إجراءات الضمان الاجتماعي والصحي والكثير من النفقات الحكومية في المجالات الاجتماعية، مع اتجاه راديكالي إلى خفض الضرائب على الأفراد). [3]

- الحرب الباردة وصعود نموذج المحافظين الجدد:

كان الاقتصاد عاملاً هاماً في حسم الحرب الباردة لمصلحة الرأسمالية ضد الاشتراكية، وهو ما أنجز في عهد الرئيس الأمريكي ريغان. وأدى انتصار الليبرالية العالمي والتحول من نظام القطبين إلى نظام القطب الواحد، إلى تكريس نظريات فريدمان في الاقتصاد وصعود نموذج (المحافظين الجدد)، الذين تبنوا فلسفة شتراوس السياسية، مركزين، على تحويل الديمقراطية إلى (أيديولوجية تبشيرية) بالترافق مع نشر العولمة وإعادة رسم خارطة العالم أميركياً في القرن الواحد والعشرين.

كانت السياسة في عهد الرئيس جورج دبليو بوش تطبيقاً لتلك الوثيقة التأسيسية الصادرة في حزيران (يونيو) 1997 والهادفة إلى (بناء القرن الجديد بما يتفق والمبادئ والمصالح الأميركية)، حيث تصرفت واشنطن، وتحديداً بعد 11 أيلول، وكأن لا أحد في العالم سواها، متجاهلة مصالح واعتبارات الكثير من الدول الكبرى عالمياً وإقليمياً، في أكثر من مكان في العالم، إضافة إلى تجاهل المصالح المحلية لكثير من البلدان الصغيرة وسكانها. [4]

كما كانت هناك خلطة سياسية اقتصادية تجمع بين سياسة ليو شتراوس واقتصاد ميلتون فريدمان، فتحول الاقتصاد المالي، من خلال نظام البنوك

---

[3] - محمد سيد رصاص، المصدر السابق.

[4] - الوثيقة التأسيسية التي وقّع عليها أناس عديدين من أهمهم تشيني ورامسفيلد وولفوفيتز ودوغلاس فيث.

الاستثمارية، إلى عنصر رئيس ضمن البنية الاقتصادية الأميركية، خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، الذي نافس نظام البنوك التقليدية من حيث حجم أصوله. وقد حصلت فورات شبيهة بالانتعاش الذي حصل في عهد الرئيس ريغان، رجّحت الكفة لمصلحة نظريات فريدمان حول دور النقد في السوق (والاقتصاد عموماً)، خصوصاً مع الفورة العقارية الأميركية التي بلغت قيمتها الدفترية حوالي 62 تريليون دولار قبل حدوث الأزمة.[5]

وكان فريدمان يظن أن الخسارة الأولى للقطاع العقاري الأميركي، المسجلة في أيلول / سبتمبر 2006 خلال مسار عشر سنوات طارئة ومؤقتة، من دون أن يحسب أن مالاً يسجل في أسهم البورصات اعتماداً على تلك القيمة الدفترية الهائلة للعقارات، بواسطة أسهم البنوك الاستثمارية الضامنة والراهنة لبيوت ملايين الأميركيين مباشرة أو عبر نظام تبديل الديون العاجزة (thecredit default swap c.d.s.) لمصلحة البنك الاستثماري من جانب الفرد أو الشركة العقارية بعد شراء البيت أو العقار من البنك، مقابل فائدة قدرها 6 في المائة لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات يدفعها للبنك أحد الأخيرين (الفرد أو الشركة العقارية)، الذي يرهن العقار لمصلحة البنك ريثما يتم التسديد خلال المدة المتفق عليها.

وهذا لا يعبر عن اقتصاد حقيقي ما دامت القيمة الفعلية لتلك العقارات لم تكن في آب / أغسطس 2008 تتجاوز ثمانية تريليونات دولار، هلك نصف قيمتها في أيلول من نفس العام. كما أن تلك الفورة ستقف عند حد معين سيحولها لمجرد فقاعة عبر ممر اسمه الأزمة، التي بدأت بالظهور في آذار / مارس2008 مع أزمة بنك (بير سترنز)، ثم بنك (إندي ماك) في تموز / يوليو 2008، وصولاً إلى انهيار أسهم البنوك الاستثمارية الكبرى، مثل (ميريل لنش) و (ليمان براذرز) في أيلول/سبتمبر 2008، أي إعلان الدخول في أزمة اعتبرها ألان غرينسبان، حاكم البنك الفيدرالي الأميركي السابق، الأخطر منذ أزمة 1929 العالمية.

---

[5] - تصل قيمة الناتج المحلي الإجمالي الأميركي إلى حوالي 14 تريليون دولار.

- السياسات التي اتبعها الليبراليون الجدد:

من أهم السياسات التي اتبعها الليبراليون الجدد وأدت إلى حدوث الأزمة المالية المعاصرة: [6]

1- تشجيع الاقتصاد الريعي على حساب الاقتصاد الحقيقي،
2- تخفيض الضرائب على كبار المستثمرين والصناديق المالية والمصارف الاستثمارية العملاقة، بداعي الزيادة المحتملة على المدى المتوسط والطويل في الحصيلة الضريبية، وهو إجراء لم تثبت صحته.
3- تحرير قطاعات النقل وبخاصة النقل الجوي وسكك الحديد بهدف تحسين كفاءتها،
4- مراعاة المنافسة الحرة بين الجميع، لكن الذي حصل أن بضع مؤسسات عملاقة احتكرت السوق مسلحة بمليارات في أصولها المختلفة، وأبعدت الشركات المتوسطة والصغيرة، مما أدى إلى إفلاسها وخسارة العاملين فيها وظائفهم.
5- تخفيف معايير الائتمان، الأمر الذي يَسَّر على الأفراد تحمل رهون عقارية بقيم وهمية، حتى أن بعض الرهون كانت ذات معدلات سداد سالبة، إذ لم تكن أقساط الدين المسددة تغطي الفائدة المستحقة، ومع انحدار أسعار المساكن اكتشف البعض أن رهونهم العقارية أضخم من قيمة مساكنهم، واكتشف آخرون أنهم لن يتمكنوا من سداد أقساط الدين مع ارتفاع أسعار الفائدة.

بعد ثمانية عشر عاماً من النجاحات الأميركية المتواصلة في (إعادة صوغ العالم) أميركياً، بدأت التراجعات الأميركية متمثلة بالمحطات التالية:

- نتائج الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في تموز 2006.
- نجاح حماس في غزة حزيران 2007.
- اتفاق الدوحة والمصالحة بين اللبنانيين.

---

[6] - أنظر، بشار المنير، الاثنين الأسود هل يُعيد البعض إلى رشدهم..؟ وداعاً لحياد الدولة - أفول الليبرالية الجديدة: (كلنا شركاء) 2008/11/18.

- انفتاح فرنسا وأوروبا على سورية.
- تعثر الأجندات الأميركية المتعلقة بالملف النووي الإيراني.
- استعراض العضلات الروسية في حرب موسكو مع جورجيا في آب الماضي.
- التعثرات والمصاعب الأميركية في باكستان وأفغانستان والعراق.
- هل بدأت مصاعب القطب الواحد وتعثراته بالظهور؟ ربما!

(هل هذه أزمة "عابرة " ناتجة عن سياسات الإدارة الاقتصادية والسياسية في الولايات المتحدة الأميركية التي برزت فيها مشكلة ما سمي بـ " الرهن العقاري "؟ أم أنها تتخطى حدود ذلك إلى أزمة بنيوية للنموذج الليبرالي الجديد نفسه، وبالتالي تتخطى حدود أزمة الفروع إلى أزمة الأصول نفسها؟). [7]

(تخشى الدول الأوروبية في أن تنتقل عوارض هذه الأزمة إلى اقتصاداتها من نقص في السيولة في القطاع المصرفي وفي الأسواق المالية وانخفاض كبير في مؤشرات هذه الأسواق مما قد يؤدي إلى أزمة سيولة وثقة وخسائر تتكبدها المؤسسات المالية وافلاسات لعدد من المؤسسات المالية خاصة البنوك الاستثمارية التي لا تستطيع أن تأخذ ودائع من الجمهور أو الحصول على سيولة من المصارف المركزية.

- فكرة أن اقتصاد السوق دائما على حق فكرة مجنونة:

يعتقد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أن حالة الاضطراب الاقتصادي التي أثارتها أزمات أسواق المال الأميركية وضعت نهاية لاقتصاد السوق الحر، كما يرى الرئيس ساركوزي أن تصوراً معيناً عن العولمة يقترب من نهايته مع أفول رأسمالية مالية فرضت منطقها على الاقتصاد بأسره وساهمت في انحراف مساره. وأكد أن (فكرة القوة المطلقة للأسواق ووجوب عدم تقييدها بأي قواعد أو بأي تدخل سياسي كانت فكرة مجنونة، وفكرة أن الأسواق دائما على الحق كانت فكرة مجنونة). وطالب بإصلاح النظام الرأسمالي العالمي بعدما كشفت الأزمة المالية الحالية عن ثغرات خطيرة في الأنشطة المصرفية العالمية، داعياً الاتحاد الأوروبي إلى البدء في التفكير في سياسة نقدية جديدة. وتوقع ساركوزي أن تؤثر فوضى الأسواق المالية في

[7] - انكسار أم أزمة بنيوية؟ جمال باروت، جريدة العرب القطرية 2008/9/28.

الولايات المتحدة على الاقتصاد الفرنسي لشهور بحكم اندماجه في الاقتصاد العالمي، لكنه وعد بألا يخسر أحد في فرنسا ودائعه المصرفية. [8]

في حين دافعت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس بقوة عن النظام الرأسمالي.

- إخفاق آلية السوق وانهيار الليبرالية الجديدة:

بتاريخ 2008/9/15 أُعلن عن إفلاس مصرف " ليمان براذرز " أكبر المصارف الأمريكية كما تعرضت شركة التأمين الأمريكية الكبرى " ايه آي جي " لمصاعب خسرت خلالها 70% من قيمة أسهمها في البورصات الأمريكية والعالمية، حدث هذا الانهيار بعد أشهر من أزمة الرهن العقاري التي أدت إلى تراجع الاستثمارات العقارية، وتضخم أصول المصارف والمؤسسات العقارية بديون مشكوك بتحصيلها، وسندات ذات ملاءة منخفضة، مما اضطر الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش إلى الإعلان عن (أن حكومته كانت تفضل دائماً عدم التدخل في مسار العملية الاقتصادية إلا أن هناك ظروفاً أملت عليها فعل ذلك)، وبذلك سقطت القاعدة الأساسية للنظام الرأسمالي والنهج الليبرالي الجديد، أي عدم تدخل الدولة في الأسواق وتركها لعدالة قانون السوق (قانون العرض والطلب). [9]

انتقد الليبراليون الجدد وحكومتهم العالمية مهاتير محمد في صيف 1997 عندما طالب باستخدام الدور التدخلي للدولة لتطويق أزمة (النمور الآسيوية)، وسخروا من شافيز والرئيس البوليفي حين يدفعون الدولة إلى التدخل في الشأن الاقتصادي، بينما يلجؤون اليوم إلى أضخم عملية تدخل في تاريخ السوق الرأسمالية، بل وما يصل إلى حدود التأميم وهذا يغدو مباركاً وفي محله عندما يقوم به الليبراليون.

يدعوا الليبراليون إلى وجوب تدخل الدولة في حال **إخفاق السوق** بل ونفذوا ما يمكن نعته بالفعل بأضخم عملية **تأميم** حوّلت الولايات المتحدة الأميركية إلى (جمهورية الولايات الاشتراكية المتحدة) حسب تعبير الاقتصادي الأميركي والأستاذ في جامعة نيويورك نوريل روبيني، لكنها على

---

[8] - نظرة فيما يحصل! عبد القادر حصرية، صحيفة الثورة السورية 2008/9/29.

[9] - قامت الحكومة البلجيكية في سياق الأزمة المالية الراهنة بتأميم مصرف يعدّ من أكبر عشرين مصرفاً على المستوى الأوربي، في خطوة مشتركة مع هولندا ولوكسمبورغ.

حدّ تعبيره (اشتراكيّة خصخصة الأرباح وتأميم الخسائر للأغنياء وأصحاب النفوذ وول ستريت). وتحدث المرشح الجمهوري جون ماكين بغضب عن عمل النظام المالي على طريقة **نوادي القمار**، والتي يشكل **المودعون** ضحاياها في النهاية، وبينهم صناديق سيادية ومستثمرون كبار في تلك **النوادي** كانوا يهزؤون ممن يستخدم هذا التعبير لولا أن ماكين استخدمه. [10]

ويتجاوز الأمر حدود طريقة تعامل الدول المسيطرة القائدة لعملية العولمة مع الليبرالية الجديدة كـ (حزمة انتقائية) بالفعل، بينما تصدّرها إلى الدول النامية كـ (حزمة كاملة) إلى طرح أزمة الأصل أو النموذج الليبرالي نفسه. فلقد أنكرت الليبرالية الجديدة على هذه الدول التي تتسم بهشاشة السوق، وضعف هياكلها الاقتصادية، أي تدخل ضابط في اقتصاداتها التي تعتبر معدلات انكشافاتها الأكثر في العالم نتيجة تطبيق الوصفات الليبرالية الجديدة، بينما كان تدخل الدولة المنظم والدؤوب لقرون عديدة في اقتصاد السوق في الغرب شرط تطوره، كما تقول مدرسيات التاريخ الاقتصادي.

- دروس وعبر أزمة الليبرالية الجديدة:

دروس الأزمة المالية العالمية في عام 2008، والانهيار الكبير وعِبَره المؤلمة وانعكاساته لمن يريد استخلاصها كثيرة، أهمها:

- بعد لجوء الدول الرأسمالية الكبرى إلى تأميم بعض المصارف والشركات الاستثمارية، والعودة إلى سياسة التدخل في النشاط الاقتصادي لضمان الاستقرار للأسواق، أصبح من غير المقبول في أي بلدٍ نامٍ اللجوء إلى خصخصة المشاريع العامة والانسحاب نهائياً من الحياة الاقتصادية بحجة عدم التدخل في حرية السوق (المقدسة) وتنفيذ وصايا قوى العولمة. [11]
- لقد تبين بعد الانهيار الكبير أن محاباة الفئات الثرية، والرساميل المالية عن طريق التخفيضات الضريبية كان له تأثير كبير على

---

[10] - أنظر، جمال باروت، المصدر السابق.

[11] - على سبيل المثال باعت الحكومة المصرية بعد الأزمة العالمية الكبرى شركة "كربونات الصوديوم" وهي شركة رابحة إلى شركة بلجيكية بمبلغ 760 مليون جنيه مصري. فخسرت مصر مرتين، الأولى خسارة الأرباح السنوية التي كانت تحققها الشركة، والثانية تحويل أرباح الشركة إلى بلجيكا.

تنامي العجز الذي عانت منه الموازنات المالية في أمريكا، [12] إضافة إلى ما خلفته المحاباة على الفئات المتوسطة والفقيرة من شعور عام بالغضب، إذ أدت هذه السياسة إلى تقليص مكتسباتها، فثلاثة أرباع العاملين أصبحوا يحصلون على أجر يقل بنسبة 25% عما كان سائداً قبل عشرين عاماً، وأصبح الضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل مشروطاً أكثر، ولا يستفيد من منح البطالة اليوم إلاّ 29% من العاطلين عن العمل، بينما كانت 70% في عام 1986، وذهب فائض النمو إلى الخمس الثري في المجتمع الأمريكي الذي تسيّده مبدأ قوامه: الرابح يحصل على كل شيء. وهذا ما جعل هذا الفئات تنحاز في السباق الرئاسي إلى جانب المرشح الديمقراطي في خطوة احتجاجية على نهج الليبراليين الجدد الذين أوصلوا الاقتصاد الأمريكي إلى حافة الكارثة، ليضمنوا مصالح "الخُمْس الثري ".

- أصبح من الضروري إتباع سياسة ضريبية تحقق العدالة في توزيع العبء الضريبي وتعتمد مقدار الأرباح والريوع المحققة للفئات الثرية، والأجور المتواضعة لبقية الفئات، إن العدالة الضريبية تعني أن يدفع كل مواطن ضريبة تتناسب مع حجم الثروة والدخل الذي يحصل عليه.
- يؤكد ما لحق بالمستثمرين العرب من خسائر في الأسواق المالية بسبب الأزمة المالية العالمية مخاطر الاستثمار في الخارج، وبخاصة في أسواق المال الأمريكية والأوروبية، والبديل هو الاستثمار الآمن داخل البلاد العربية في المشاريع المنتجة الصناعية والزراعية التي تؤمن عائداً مجزياً للمستثمرين العرب، وتولد فرص عمل لملايين الباحثين عن عمل في الدول العربية المستقبلة للاستثمارات، وبخاصة بعد أن سُنت التشريعات لحماية الاستثمارات في معظم الدول العربية.

لا شك أن الأزمة الحالية التي يعيشها النظام الأمريكي هي فقط في بداياتها وهي لابد أن تترك أثراً على المؤسسات المالية والفكر الاقتصادي العالمي

---

[12] - بلغت نسبة العجز الذي عانت منه الموازنات المالية في أمريكا حوالي 75%.

الذي عليه أن يحلل ما جرى ولماذا جرى ذلك وكيف يمكن تلافيه. ورغم أن اقتصاد السوق قد أثبت أنه يوفر الآلية الأفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وفي تخصيص الموارد، لكن هذا الاقتصاد بحاجة إلى دور للدولة ينظم ويشرف ويستطيع بل هو جاهز للتدخل في الوقت المناسب لتلافي إخفاقات السوق التي هي وبغض النظر عن تواترها إلا أن نتائجها قد تكون كارثية كتلك التي يشهدها النظام المالي الأمريكي!.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد - جامعة دمشق